قياس اثر العجز في الموازنة العامة على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004 -2018)

ا.م.د حاتم كريم بلحاوي
جامعة واسط كلية الادارة والاقتصاد

م.د سامي عواد غلام
جامعة واسط كلية الادارة والاقتصاد

م.م زينة خضير محمود
جامعة واسط كلية الادارة والاقتصاد

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359

http://doi.org/10.31272/JAE.i129.54

تأريخ أستلام البحث : 2021/3/24 **مقبول للنشر بتأريخ : 2021/3/28**

المستخلص :

يعد النفط الخام المصدر الرئيسي في تمويل الموازنة العامة في العراق اذ يرتبط الفائض او العجز بالموازنة العامة بتذبذب اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية . تأتي اهمية البحث من كون موضوع الدراسة يهتم بدراسة الموازنة العامة ومدى ارتباطها بالناتج المحلي الاجمالي يهدف البحث الى تحليل الموازنة العامة في العراق وكذلك بنية الناتج المحلي والاهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الملحي الاجمالي . استخدم المنهج الاستقرائي في تحليل النتائج التي توصل اليها البحث والتي تعني كما استخدم الاسلوب الكمي في قياس العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي . امتدت حدود البحث للفترة (2003- 2018) . كما توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات منها :-

1. يعتمد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية بشكل مباشر في تمويل الموازنة العامة مما يعني اقتصاده اقتصاد احادي الجانب . اذ يتأثر الاقتصاد العراقي بتذبذب اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية بشكل مباشر وذلك بسبب اعتماده على الإيرادات النفطية
2- من خلال الجانب القياسي اثبت ان هناك علاقة مباشرة بين العجز او الفائض في الموازنة العامة والناتج النحلي الاجمالي .
3- ضرورة تنويع الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على مورد واحد في تمويل الموازنة العامة من اجل تجنب المشاكل والاختلالات الهيكلية التي تحصل نتيجة الاعتماد على مورد اقتصادي واحد .

مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 46 / العدد 129 / ايلول/ 2021
الصفحات : 262-283

المقدمة :

تعد الموازنة العامة احدى ادوات السياسة الاقتصادية مهمة لتحديد اتجاه السياسة المالية في أي بلد وهي تعكس اتجاه الواقع الاقتصادي التي تنعكس بدورها على بقية المؤشرات الاقتصادية ومنها الناتج المحلي الاجمالي اذ يقترن عجز الموازنة العامة في العراق بأسعار النفط الخام، وذلك بسبب اعتماد الموازنة العامة بشكل مباشر على الايرادات النفطية التي ترتبط بتذبذب اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية يحدث العجز في الموازنة العامة للاقتصاد العراقي وذلك لعدم كفاية إيرادات الصادرات النفطية لتغطية الإنفاق الحكومي المتزايد، ظهر العجز في الموازنة العامة بشكل واضح بعد عام 2003 نتيجة لزيادة النفقات العامة مما انعكس بصورة سلبية على مجمل الانشطة الاقتصادية والمؤشرات التي يتكون منها الاقتصاد الوطني ومنها الناتج المحلي الاجمالي .يلعب النفط الخام دوراً مهماً في ميزان التبادل العالمي لكونه عنصراً أساسياً في توليد الطاقة ودخوله في جميع مجالات الحياة الاستهلاكية والإنتاجية والخدمية , وتأتي أهمية النفط الخام من ندرته النسبية بوصفه سلعة استراتيجية ذات قيمة اقتصادية عالية اذ تشكل الموارد المالية للنفط الخام أهمية كبيرة في جميع الدول المنتجة للنفط الخام ومنها العراق اذ تعتمد على عائدات النفط كمصدر رئيسي لتمويل برامجها التنموية، وتصنف اقتصاداتها ضمن الاقتصاديات النفطية التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع متوسط دخل الفرد فيها، فانه من الطبيعي أن يعتمد أداء الاقتصاد الكلي على ما يتعرض له قطاع النفط من تغيرات. وقد أدركت هذه الدول الخطورة التي تكمن في الاعتماد على سلعة استراتيجية واحدة مثل النفط، لذلك فقد اتجهت إلى محاولة تنويع مصادر الدخل وبالتالي تنويع الصادرات من أجل التخفيف من تأثير العوامل الخارجية وتقلبات السوق العالمية عليها.

مشكلة البحث :

يعتمد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية بشكل كبير في تمويل الموازنة العامة اذ يعد اقتصاده اقتصاد احادي الجانب يعتمد مورد مالي واحد اذ يكون عرضة لتقلبات اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية مما ينعكس على بقية المؤشرات الاقتصادية ومنها الناتج المحلي الاجمالي .

أهمية البحث :

تأتي اهمية البحث من دراسة الموازنة العامة ودورها في دعم النشاط الاقتصادي في العراق ، وتأثيرها على المؤشرات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني ومنها الناتج الملحي الاجمالي .

فرضية البحث :

انطلاقا من اشكالية البحث نطرح الفرضية التالية هل هناك علاقة بين العجز في الموازنة العامة ومعدل النمو الاقتصادي في متمثلاً بالناتج المحلي الاجمالي في العراق .

اهداف البحث :

يهدف البحث الى التحقق من صحة الفرضية كما يهدف الى تحقيق اهداف فرعية منها :-

1- تحليل بنية الناتج المحلي الاجمالي في العراق .
2- الاهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الملحي الاجمالي .
3- قياس اثر عجز الموازنة العامة على الناتج المحلي الاجمالي .

منهجية البحث :

اعتمد الباحثين على المنهج الاستقرائي والذي يعني الوصول إلى نتائج معينة من خلال حقائق محددة، الوصول إلى الكل من خلال الجزء أو متابعة الحقائق الجزئية للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها. كذلك تمت

الاستعانة بالطريقة الاستنباطية، التي فسرت العلاقة بين الناتج المحلي وعجز الموازنة من خلال التركيز على الاقتصاد العراقي مستخدما الاسلوب الكمي في قياس العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي .

حدود البحث :

تم تقسيم حدود البحث الى :-
1- الحدود المكانية: دراسة العلاقة بين عجز الموازنة والناتج المحلي الاجمالي في العراق .
2- الحدود الزمانية: امتدت حدود الدراسة (2004- 2018)

المبحث الاول
تحليل الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للفترة(2004 – 2018)

اولا : تحليل الناتج المحلي الاجمالي :

يتسم الاقتصاد العراقي بوصفه اقتصاد احادي الجانب يشكل فيه القطاع النفطي النسبة العظمى من الناتج المحلي الاجمالي GDP تصل الى (70%) وتشكل عوائد القطاع النفطي نحو (95%) من ايرادات الموازنة العامة. فضلاً عن ذلك، تؤكد التقديرات الحركية ان العراق يمتلك احتياطي يقدر بحوالي (112) مليار برميلا، فضلاً عن الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية، وهي بذلك تفوق بكثير الموارد الموجودة في اي من بلدان الخليج العربي . يعد الناتج المحلي الاجماليGDP من اكثر الادوات المستخدمة في تصوير طبيعة الاداء الاقتصادي لأي اقتصاد ما، والهدف الاساس للمؤشر هو قياس معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة (100=2007) . [1] ومن اجل متابعة بيانات الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من خلال الجدول (1) والذي يوضح ما يلي :

- يلاحظ زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة خلال السنتين (2004 و 2005) بمعدل (**1.67** ، **5.63**) على التوالي، ذلك نتيجة توقف القطاعات الانتاجية في عام 2003. وفي عام 2017 انخفض الناتج المحلي الاجمالي من (208932109.7) مليون دينار عام 2016 الى (201059363.1) مليون دينار عام 2017 بمعدل نمو سالب بلغ (3.76-) .
- حقق الاقتصاد العراقي تطور ملحوظاً في مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة خلال المدة من (2004-2016)، وذلك يعود الى رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق، ومن ثم السماح له بتصدير النفط ضمن حدود حصته المقررة في منظمة اوبك، واستمر هذا الارتفاع في الناتج المحلي الناجم عن ارتفاع الكميات المصدرة من النفط التي وصلت الى ما يقارب (2.03) مليون برميل عام (2004) ثم الى (2.8) مليون برميل عام (2007) المعززة بارتفاع اسعار النفط التي وصلت الى ما يعادل (36) دولار للبرميل الواحد عام (2004) و (70) دولار للبرميل الواحد عام (2007). [2]
- إلا ان نمو الناتج المحلي الاجمالي في عام 2009 انخفض من 8.22% في عام 2008 الى 3.37% في عام 2009 ويرجع هذا الانخفاض في معدل التغير السنوي إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية الذي انعكست على انخفاض أسعار النفط، إذ انخفض معدل سعر برميل النفط الخام لهذا العام بنسبة (33.6%) قياسيا بعام 2008 الذي بلغ (35.8%). وكانت الاعوام 2011 و 2012 و 2013 حقق نمو موجب في الناتج المحلي الاجمالي اذ كان معدل النمو السنوي لعام 2011 ما يقارب (7.54%) عن عام 2010، اما عام 2012 فكان معدل النمو السنوي ما يقارب (13.93%) عن عام 2011، وكان ذلك نتيجة لارتفاع اسعار النفط العالمية وتواصل هذا الارتفاع حتى عام 2014، إذ لا يخفى ان حجم الناتج المحلي الاجمالي في بيئة الاقتصاد العراقي يتوقف الى حد بعيد على اسعار النفط الخام، فزيادة اسعار النفط الخام او انخفاضها يؤثران بشكل واضح في تحديد الناتج المحلي الاجمالي، مما جعل القطاع النفطي يلعب دوراً رئيساً في الاقتصاد العرقي بوصفه قوة اقتصادية ومالية.
- اما الانخفاض الموجب في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2014 و 2015 كانت نتيجة دخول داعش للعراق السيطرة على جزء من محافظات العراق، فضلاً عن انخفاض اسعار النفط العالمية نتيجة الفائض المعروض من النفط العالمي مما انعكس في انخفاض الاسعار الى دون (50) دولار. [3]

- إذ يمكن تفسير التذبذب والارتفاع في قيمة الناتج المحلي الاجمالي GDP في بيئة الاقتصاد العراقي من خلال تحليل مدى مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مقابل نسبة مساهمة المحدودة لعدد من الانشطة الاقتصادية الاخرى لاسيما الخدمية والتوزيعية، وان اي توقف او تباطؤ للنشاط الاقتصادي في قطاع النفط لأي سبب سرعان ما ينعكس على الناتج المحلي الاجمالي، وان استمرار الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع هو نتيجةً الى ارتفاع سعر برميل النفط الخام من جانب وكميته المنتجة من جانب آخر، وما يستنتج من ذلك هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي وسيخلف ويساهم اختلالات اقتصادية وسوقية مستقبلية، لذا ضرورة الاستفادة القصوى من عائدات النفط في توليد نحو القطاعات الاقتصادية الاخرى . (4)
- اما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي GDP على الرغم من أن تطوره قد لا يعبر عن الهدف الحقيقي للتنمية والمتمثل برفع المستوى المعيشي للفرد، إذ قد يرتفع ذلك المتوسط دون أن يصاحب ذلك تطوراً حقيقياً بالمستوى المعيشي لمعظم الأفراد، ومع ذلك عُنيت أدبيات التنمية بهذا المؤشر بعده مؤشراً تنموياً يعبر عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلد، فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الزمن، وهذه الزيادة قد تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة في حالة عدم حدوث مشكلات كالتضخم واختلال موازين المدفوعات، فضلاً عن عدالة التوزيع . (5)
- إذ يشير الجدول (1) الى مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في بيئة الاقتصاد العراقي خلال المدة 2000-2017، ويلاحظ التزايد مستمرة في حصة الفرد من الناتج وبشكل متباين خلال المدة (2004-2008) على الرغم من الظروف التي مر بها البلد خلال هذه المدة، ويعبر ذلك عن تحقق معدلات نمو الاقتصاد، ولكنه قد لا يعبر عن تحسن موازٍ في المستوى المعيشي للفرد في ظل تردي البنى التحتية والخدمات الاجتماعية، وقد انخفض بشكل حاد خلال عام 2009 بمعدل نمو سالب بلغ (0.724-) بسبب الازمة العقار العالمية لعام 2008 وانعكاسها على انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بسبب تدني اسعار النفط، ثم اخذ متوسط نصيب الفرد في حالة نمو وبمعدل ثابت تقريبا لا يتجاوز نسبة (2%) إلا في عام 2017 بلغ معدل النمو نحو (0.851). (6)

جدول (1)

مؤشر الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد **مليون دينار لسنة الاساس 2007 = 100**

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو السنوي	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو السنوي
2004	53235358.7	101845262.4	------	3752588.90	-----
2005	73533598.6	103551403.4	1.68	3703157.90	-1.32
2006	95587954.8	109389941.3	5.64	3747000.90	1.18
2007	111455813.4	111455813.4	1.89	3754986.00	0.21
2008	157026061.6	120626517.1	8.23	3944879.20	5.06
2009	130643200.4	124702075.0	3.38	3938233.90	-0.17
2010	162064565.5	132687028.6	6.40	4083937.90	3.70
2011	217327107.4	142700217.0	7.55	4280310.10	4.81
2012	254225490.7	162587533.1	13.94	4753014.10	11.04
2013	273587529.2	174990175.0	7.63	4986075.70	4.90
2014	266332655.1	178951406.9	2.26	5139431.30	3.08

1.46	5214504.2	2.61	183616252.1	19468071.8	2015
10.78	5776532.4	13.79	208932109.7	196924141.7	2016
3.31	5968000.5	-3.77	201059363.1	225722375.5	2017
12.01	6685000.0	-0.96	199،129،298.5	251،064،479.9	2018

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء لسنوات متفرقة.

شكل (1)
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

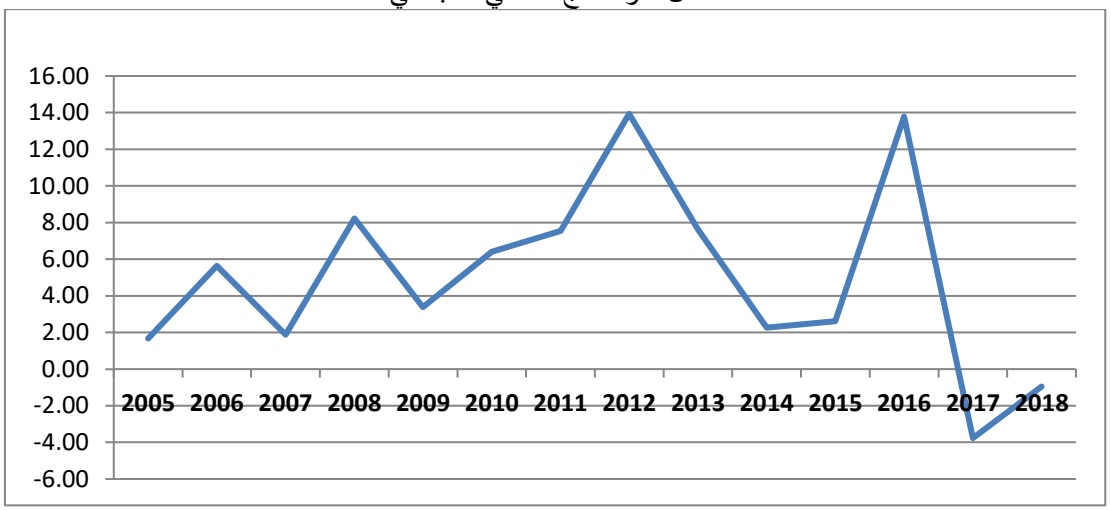

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مقتبسة من الجدول (3).

شكل (2)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

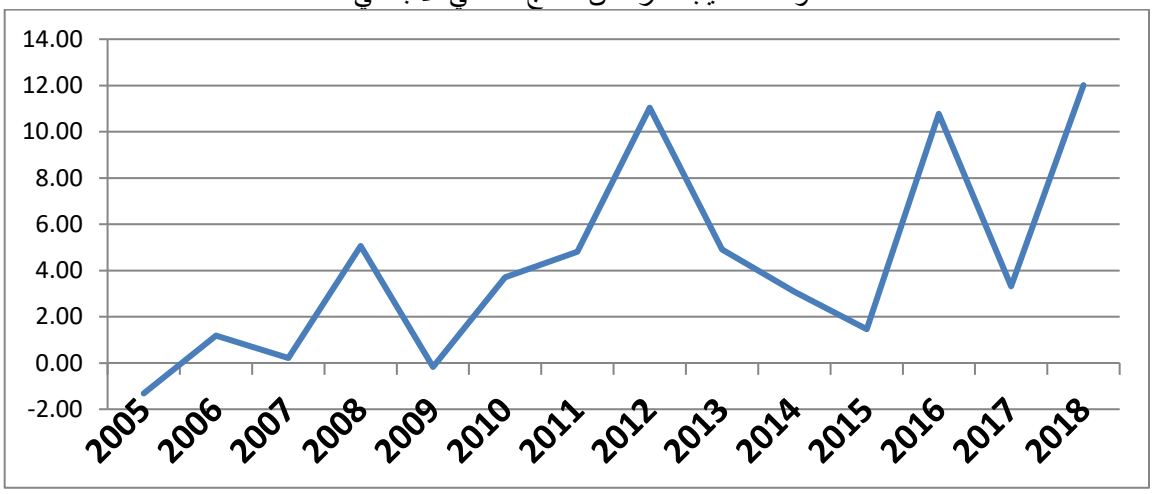

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مقتبسة من الجدول (3).

ثانياً : **ريعية الاقتصاد العراقي وأثرها في تعميق الاختلالات في بنية الناتج الحقيقي**

يعاني الاقتصاد العراقي ومنذ زمن بعيد من اختلال البنية الانتاجية وهذا الاختلال يعكس حالة عدم التناسب في علاقات الهياكل الاقتصادية والنسب المكونة للنظام الاقتصادي، فهي بذلك لا تساير النظرية الاقتصادية فيما تقرره من علاقات تناسبية بينهما، بمعنى ان الاختلال في الهياكل الاقتصادية سيقود الى عدم تحقيق التوازن العام نتيجة التأثير في استقراريه الاقتصاد. اذ ان دراسة اجمالي الناتج المحلي وحده لا تعطي الا صورة مزيفة للنمو الاقتصادي الحقيقي المرغوب في الاقتصاد، ويقصد به النمو الفعلي المصحوب بالتوسع في الانتاج ومستوى التشغيل على خلاف النمو الريعي الناجم عن زيادة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج. ان الخلل الحاصل في اداء القطاعات الاقتصادية (ماعدا النفط) جعل من الايرادات النفطية تستحوذ على نسبة بالغة الاثر في الموازنة العامة للدولة طيلة المدة المدروسة، اذ وصل الاعتماد على هذا المصدر مديات قياسية . [7]
اذ يلاحظ من الجدول (2) ان نسبة الايرادات النفطية الفعلية في الموازنة العامة قد تراوحت بين (92%-99%) خلال المدة (2004-2018)، وهذا يؤشر اختلالا مالياً بالغ الاثر، اذ ان افتقار الاقتصاد العراقي للتنويع جعل منه اقتصاد فاقد للمتانة والقوه التي يحققها التنويع لتعزيز عملية النمو الاقتصادي. ان الهيمنة الواضحة للريع النفطي دفعت بالاقتصاد العراقي صوب الارتباط الوثيق بالصدمات والازمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي. والجدول (3) يشير الى المساهمة القطاعية في اجمالي الناتج الحقيقي والتشغيل للمدة (2004-2018) . [8]

جدول (2)
نسبة الايرادات النفطية الفعلية الى اجمالي الايرادات العامة للمدة (2004-2018)

السنة	نسبة الايرادات النفطية %	السنة	نسبة الايرادات النفطية %
2004	99	2012	96
2005	95	2013	92
2006	98	2014	95
2007	93	2015	95
2008	96	2016	95
2009	93	2017	96
2010	97	2018	96
2011	92		

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على:
- وزارة المالية، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية للمدة (2004-2018).

جدول(3)
مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل للمدة (2004-2018) (%)

السنة	القطاع النفطي		القطاع الصناعي		القطاع الزراعي		القطاع الخدمي	
	نسبة المساهمة في GDP%	نسبة المساهمة في التشغيل %	نسبة المساهمة في GDP %	نسبة المساهمة في التشغيل %	نسبة المساهمة في GDP %	نسبة المساهمة في التشغيل %	نسبة المساهمة في GDP %	نسبة المساهمة في التشغيل %
2004	55.0	2.08	1.5	15.99	5.4	8.76	37.9	73.17
2005	50.1	2.13	1.5	10.89	7.0	5.33	41.3	81.65
2006	50.0	2.19	1.6	9.56	6.9	6.60	41.4	81.65
2007	52.7	2.39	1.6	13.08	4.9	7.86	40.7	76.67
2008	54.5	2.58	1.6	15.37	3.9	8.16	39.9	73.89

84.73	40.0	4.21	3.9	8.50	2.1	2.56	54.0	2009
80.38	42.3	7.09	4.2	9.94	2.1	2.59	51.3	2010
78.89	41.7	7.63	4.5	10.83	2.0	2.56	51.7	2011
78.98	43.1	8.06	3.7	10.37	1.8	2.68	51.3	2012
77.98	45.1	8.29	4.2	10.74	1.5	2.99	49.2	2013
79.81	43.2	7.65	4.2	9.48	1.2	2.98	51.3	2014
80.01	42.1	7.74	2.0	9.11	0.8	3.07	55.1	2015
79.80	32.5	7.82	2.13	9.18	0.85	3.15	64.48	2016
79.96	33.05	7.55	1.83	9.2	1.16	3.2	63.96	2017
79.7	32.86	6.81	1.5	9.1	1.14	3.5	64.5	2018

المصدر: النسب احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، لسنوات متفرقة.

يلاحظ من الجدول (3) ضعف الترابط القطاعي بين قطاع النفط والقطاعات الاخرى وهذا يخلق حالة من الازدواجية في بيئة الاقتصاد العراقي متمثلة بتطور مساهمة القطاع النفطي وتخلف القطاعات الاخرى، التي يمكن تشخيصها بحسب النسب اعلاه ذات ثقل كبير في التشغيل وبالتالي ردم فجوة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد بمعنى ان النمو في ظل ريعية الاقتصاد العراقي مرهون بالعوائد النفطية وليس بزيادة الانتاج وخلق الروابط بين القطاعات بعضها ببعض. [9] ومن متابعة بيانات الجدول (3)، يلاحظ ان قطاع الصناعة لم يتمكن من تحقيق نسبة مساهمة في الناتج ذات ثقل خلال المدة المدروسة وفي الوقت نفسه فأن نسبة مساهمته في التشغيل كانت دون الطموح وقد تراوحت بين (9%-18%) خلال المدة (2004-2018). كما ان قطاع الزراعة لم يكن في حال افضل من القطاع الصناعي اذ سجل نسب مساهمة متدنية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حيث تراجعت نسب مساهمته في الناتج على مدى مدة الدراسة، فقد انخفضت من (5.4%) عام 2004 الى (1.5%) عام 2018، جراء انخفاض منسوب المياه في دجلة والفرات واقامت السدود من قبل تركيا وايران والتحكم بالحصص المائية فضلاً عن قلة سقوط الامطار والتصحر الذي بدء يجتاح اغلب المناطق الزراعية، فضلاً عن السياسة غير المنضبطة في فتح باب الاستيراد على مصراعيه الامر الذي اغرق السوق المحلية بالسلع الزراعية المستوردة ذات الأسعار المنخفضة، مما شكل منافساً جدياً مع السلع الزراعية المحلية ذات السعر المرتفع والرواج لصالح السلع المستوردة وانخفاض الإنتاجية، وهذا التراجع في الانتاجية كان سببا في زيادة معدلات البطالة لعدم قدرة القطاع المعني على استيعاب المعروض من الايدي العاملة، وهذا يكشف تدني نسبة مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل بشكل ملفت للانتباه اذ تراوحت بين (4% -12%) خلال لمدة (2004-2018). [10] اما القطاع الخدمي فيلاحظ انه سجل معدلات نمو واضحة خلال مدة البحث، اذ ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى (45.1%) عام 2013 اي ان مساهمة هذا القطاع تكوين الناتج اكبر من نظيرتها في قطاع الزراعة والصناعة. اما على مستوى التوظيف فقد استحوذت نسبة مساهمة قطاع الخدمات على النسبة الاعلى من بين القطاعات الاخرى مجتمعة، اذ تراوحت بين (66%-84%) وهذا يكشف عن حالة من عدم التناسب بين مساهمة القطاع في الناتج ومساهمته في التشغيل بمعنى انه يؤشر ضعف الانتاجية للقوة العاملة في هذا القطاع وانخفاض القيمة المضافة للناتج وهذا يؤكد وجود البطالة المقنعة واستفحالها في الاقتصاد. [11] ان الهدف من البحث والتحليل لنسب مساهمة القطاعات الاقتصادية سواء في اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة او في مستوى التوظيف، هو خطوة للوقوف على عمق درجة الاختلال الكلية للبنية الاساسية المكونة للناتج وقياسها ومقارنتها بالدرجة الطبيعية والبالغة (20%) والتي تم احتسابها عن طريق ايجاد الفرق بين نسبة مساهمة كل قطاع في اجمالي الناتج المحلي ونسبة مساهمة القطاع ذاته في استيعاب القوة العاملة (التشغيل) على مستوى الاقتصاد القومي.[12]

المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي

تعرض الاقتصاد العراقي إلى أزمات كثيرة خلال العقود الماضية، وامتدت ليكون العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بداية لأزمة جديدة سميت بأزمة ما بعد 2003 حيث أبرز مظاهرها سقوط النظام السياسي الحاكم .وعلى الرغم من الإجراءات والسياسات النقدية المتشددة للبنك المركزي وسياسة تثبيت سعر صرف الدينار تجاه الدولار وحجم الدعم المالي الذي تقدمه الدولة لمواد البطاقة التموينية ، فقد اتجهت معدلات التضخم للارتفاع، هذا التضخم ناجم عن النشاط الإنفاقي المتزايد دون استجابة مناسبة من الجهاز الإنتاجي المحلي الذي أمسى بالضرورة القوة الدافعة لنمو الضغوط التضخمية، التي تترك آثارها السلبية على حركة الإنتاج المحلي ومستويات المعيشة وقدرات الفرد الشرائية

بالإضافة إلى ارتفاع الاستهلاك العام والخاص واعتماد الدولة لسياسة الباب المفتوح للاستيراد، إذ ان ارتفاع الطلب في الاقتصاد العراقي والناجمة عن زيادة الإنفاق الحكومي وتعديل رواتب موظفي الدولة قد وجهت نحو الاستيرادات . وبالتالي فان الموازنة في العراق بعد عام 2003 لم تخضع في إعدادها لأولويات مدروسة وإنما خضعت في إعدادها وتقديراتها لارتفاع أسعار النفط أو انخفاضها متجاهلة السلطات المالية في العراق الآثار السلبية التي يولدها الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات ـ تلك الآثار تتمثل في:

1. النمو المفرط في الائتمان : إذ يؤدي الإنفاق من الإيرادات النفطية إلى زيادة حجم العملة المتداولة ، وإلى زيادة الأموال المودعة في المصارف التجارية آثار المزاحمة : يمكن ان ينافس الاستثمار الحكومي الاستثمار الخاص ويزاحمه على عوامل الإنتاج والموارد المالية
2. ان من أهم ما يترتب على نمط الاقتصاد الريعي ان التدفق المالي الضخم والسهل يزين سلوك الإنفاق والاقتناء، ويبعد عن الأذهان تجشم المخاطرة والمصاعب المصاحبة للاستثمار وتنظيم الإنتاج في مجتمعات ما زالت بنيتها التنظيمية والاقتصادية تتسم بالهشاشة وانخفاض الكفاءة. ولدراسة اثر عجز الموازنة العامة في العراق على الناتج المحلي الاجمالي لابد من دراسة العوامل التي تودي الى زيادة عجز الموازنة فضلا عن تأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي ومنها.

1- تقلبات اسعار النفط

حيث انعكست الأوضاع الداخلية والخارجية على إنتاج النفط وصادراته وبالتالي إسهامه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفع الأخير من (**53235358.7**) مليون دينار عام 2004 إلى (155636000) مليون دينار عام 2008 بالنسبة بالأسعار الجارية، أما بالأسعار الثابتة فان الناتج المحلي الإجمالي كان اقل بكثير منه بالأسعار الجارية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، إذ ارتفع الناتج من (101845262.4) مليون دينار عام 2004 إلى (**298.5،129،199**) مليون دينار عام 20018؛ كذلك يمكن تفسير التذبذب الثابت في وتيرة النمو في الناتج المحلي الإجمالي (معدلات النمو السنوية جدول (4) في السنوات الأخيرة جزئياً بالكساد العالمي وبشكل أكبر بالانخفاض الواضح في عوائد الصادرات النفطية نتيجة الانخفاض الكبير في إنتاج النفط نتيجة الظروف الأمنية دون ان يعوض ارتفاع في الأسعار عن الانخفاض في الإنتاج.

2- الديون الداخلية والخارجية.

يعد الناتج المحلي الاجمالي من اهم المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني، وبعد تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003 ظهر واضحاً اتجاه الحكومة لمعالجة مسائل الديون الداخلية السابقة عن طريق التعاون بين وزاره المالية والبنك المركزي العراقي لغرض تخفيف هذه الديون وتصحيح هيكلها اذ تم اصدار قانون الإدارة المالية والدين العام رقم 95 لسنه 2004 الذي يخول وزارة المالية اصدار سندات الدين المضمونة من قبل الدولة، ووضع صلاحيات وواجبات محدده لغرض تمويل عمليات الحكومة وتعزيز الاقتصاد العراقي تزامن هذا القانون مع اصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنه 2004 الذي اعلن عن استقلاليه البنك المركزي في رسم السياسة النقدية وفصلها عن السياسة المالية كما منع البنك المركزي من اقراض الحكومة بشكل مباشر او شراء الاوراق المالية الحكومية من السوق الأولية ترتب على ذلك استخدام مزادات بيع حوالات الخزينة من قبل قسم الدين الداخلي في وزاره المالية بالتنسيق مع البنك المركزي كونه وكيلا لوزارة المالية كما تضمن قانون الإدارة المالية والدين العام رقم 95 لسنه 2004 تنسيق العلاقة بين وزارة المالية والبنك المركزي لتحقيق بين دور السياسة المالية والسياسة النقدية وهو ما ينسجم مع توصيات صندوق النقد الدولي الذي يتولى

البنك المركزي العراقي المهام الإجرائية في اداره الدين العام المتمثلة بعمليات عقد المزادات والتسويات كونه المستشار المالي للحكومة الا انه في الوقت لا يجوز له تقديم الديوان سواء بشكل مباشر او غير مباشر للحكومة

3- مؤشر نسبة العجز والفائض الى الناتج المحلي الاجمالي.

يلاحظ من خلال جدول (4) أن مؤشر نسبة الفائض / GDP إتخذ مساراً متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض في الأهمية النسبية خلال المدة (2005-2013) فقد سجل أعلى نسبة له (27%) عام (2010)، وأدنى نسبة له بلغت (2%) عام (2004)، وهي نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية على العراق و ارتفاع إنتاج وتصدير النفط فضلاً عن ارتفاع أسعاره خلال تلك المدة.أما فيمـــا يتعلق بنسبة العجز الى(GDP) يلاحظ انه اتخذ مساراً تصاعدياً خلال المدة (2013- 2018)، إذ انتقلت من أدنى نسبة لهـــا (1%) عام (2015) الى أعلى نسبة (10%) لعام (2018) وهي نتيجة لانعكاس الظروف السياسية التي تعرض اليها البلد، مما أدى الى زيادة النفقات على الإيرادات وفي الحقيقة هو استمرار نمو البنود الاستهلاكية في الموازنة على حساب البنود الاستثمارية التي يعول عليها في تحقيق إيرادات مستقبلية كما يوضح شكل (3).يلاحظ أن كل الموازنات خططت بعجز ولكن الواقع يشير الى أن كل الموازنات نفذت بفائض وهو دليل واضح على إن تخطيط الموازنات يتم بعيداً عن الواقع العملي، وكذلك ضعف تنفيذ الموازنة الاستثمارية وخصوصاً على مستوى المحافظات.

جدول (4)
مؤشر نسبة الدين العام والعجز الى الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي 1	عجز وفائض الموازنة 2	فائض او عجز الموازنة / GDP 3
2004	**53235**	**865**	**0.02**
2005	**73533**	**14127**	**0.19**
2006	**95587**	**10248**	**0.11**
2007	**111455**	**15568**	**0.14**
2008	**157026**	**20848**	**0.13**
2009	**130643**	**2642**	**0.02**
2010	**162064**	**44022**	**0.27**
2011	**217327**	**30049**	**0.14**
2012	**254225**	**14677**	**0.06**
2013	**273587**	**-5360**	**0.02-**
2014	**266332**	**-6805**	**(0.03)**
2015	**266332**	**-3947**	**(0.01)**
2016	**196924**	**-12658**	**(0.06)**
2017	**225722**	**-1845**	**(0.01)**
2018	**251100**	**-25696**	**(0.10)**

المصدر:

- العمود (1، 2، 3) بالاعتماد على احصائيات البنك المركزي للسنوات (2004-2018).
- العمود (4،5) من عمل الباحث.

شكل (3)
الموازنة العامة في العراق

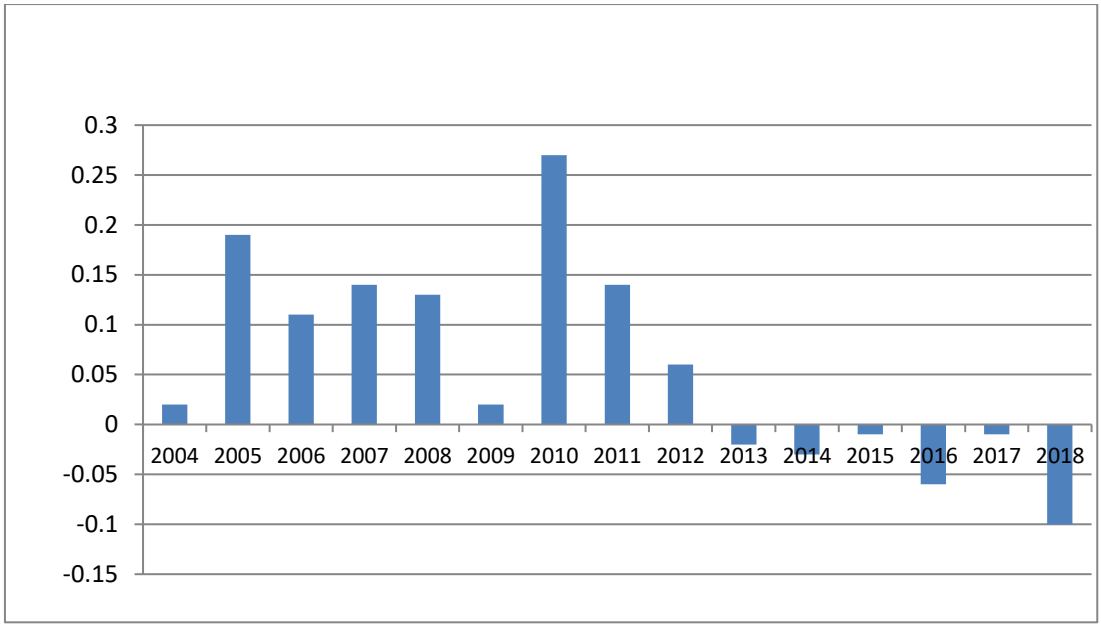

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (4).

المبحث الثالث
تقدير النموذج القياسي للعلاقة بين عجز الموازنة والناتج المحلي الاجمالي

اولا :- توصيف الانموذج .

من خلال الجانب النظري والتحليلي في البحث والمصادر المعتمدة في البحث حصلنا على البيانات المطلوبة والتي تخص المتغير المستقل (X) والذي يعبر عن العجز او الفائض في الموازنة العامة وكذلك المتغير التابع (Y) والذي يعبر عن الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004- 2018) . كما هو موضح في الجدول (5) .

جدول (5)
متغيرات دالة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والناتج الحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004- 2018)

السنوات	عجز الموازنة العامة مليون دينار	الناتج المحلي الاجمالي
2004	865	53235358.7
2005	14127	73533598.6
2006	10248	95587954.8
2007	15568	111455813.4
2008	20848	157026061.6
2009	2642	130643200.4
2010	44022	162064565.5
2011	30049	217327107.4
2012	14677	254225490.7
2013	-5360	273587529.2
2014	-6805	266332655.1
2015	-3947	19468071.8
2016	-12658	196924141.7

2017	-1845	225722375.5
2018	-25696	479906425.1

المصدر : بالاعتماد على جدول (3) و (4)

ثانيا:- استقراريه السلاسل الزمنية .

1- **المتغير المستقل (X) العجز او الفائض في الموازنة العامة :-** تم رسم سلسلة المتغير (X) من خلال الرسم (1) وتبين أنها غير مستقرة عبر الزمن .

رسم (1) رسم المتغير (X) عند المستوى الأصلي

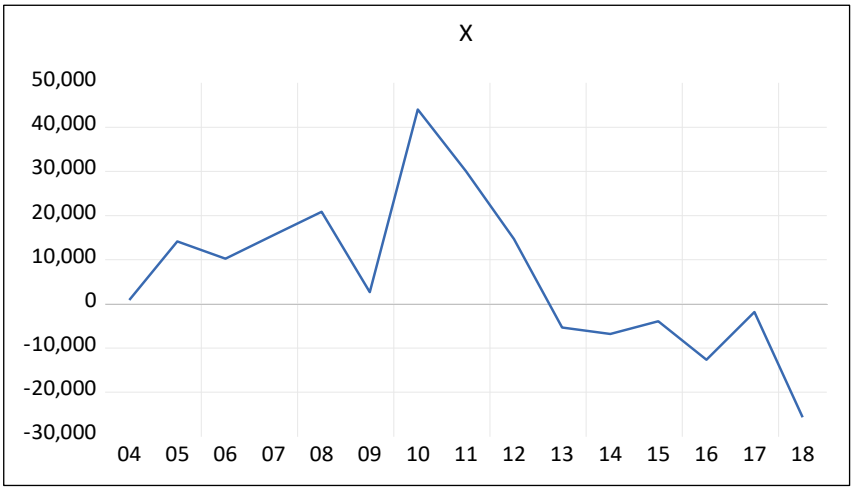

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

ومن اجل التأكد من عدم استقراريه السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (ADF) يتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (1.481763-) بانها اصغر من (3.098896-) المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) كذلك بلغت قيمة (p-value) (0.5129) اكبر (0.05) وهذا يعني اننا نقبل فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية اي انها غير مستقرة كما هو موضح في الشكل (3) .

شكل (3) اختبار (ديكي-فوللر) المتغير (X) عند المستوى الاصلي

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.481763	0.5129
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

كما يلاحظ من خلال الشكل (4) أن قيمة إحصائية اختبار (PP) بلغت (1.368031-) اصغر من القيمة الحرجة (Mackinnon) عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (3.098896-) كذلك بلغت قيمة (p-value)

(0.5668) اكبر من (0.05) هذا يعني أننا نقبل الفرض البديل القائل بوجود جذر وحدة أي أن السلسلة غير مستقرة .

شكل (4) اختبار (P.P) للمتغير (X) الاصلي

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.368031	0.5668
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

ويلاحظ من خلال الشكل (5) أن قيمة إحصائية اختبار (KPSS) بلغت (0.544211) اكبر من القيمة الحرجة (Kwiatkowski) عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (0.463000) هذا يعني أننا نقبل الفرض البديل الذي يقرر بوجود جذر وحدة أي أن السلسلة غير مستقرة .

شكل (5) اختبار (KPPS) للمتغير (X) عند المستوى الاصلي

Null Hypothesis: X is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.544211
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

1- **<u>المتغير التابع (Y) الناتج المحلي الاجمالي :-</u>** تم رسم سلسلة المتغير (Y) من خلال الرسم (2) وتبين أنها غير مستقرة عبر الزمن .

رسم (2) رسم المتغير (Y) عند المستوى الأصلي

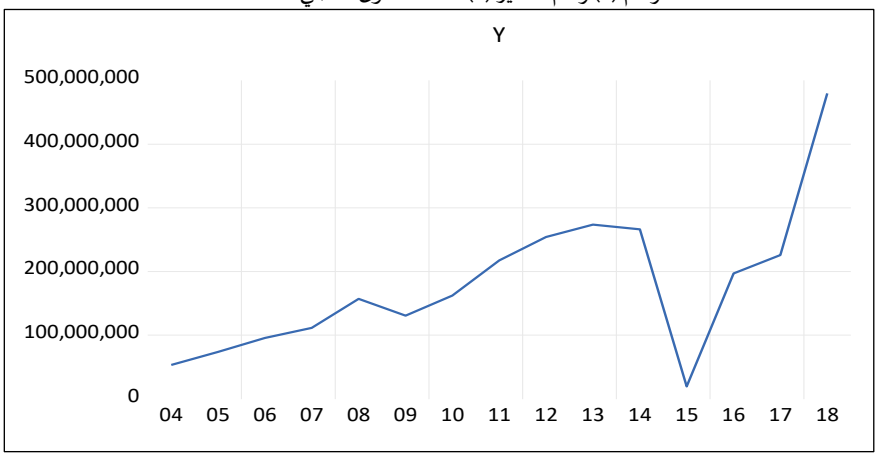

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

ومن اجل التأكد من عدم استقراريه السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (ADF) يتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (1.471320-) بانها اصغر من (3.175352-) المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) كذلك بلغت قيمة (p-value) (0.5096) اكبر (0.05) وهذا يعني اننا نقبل فرضية العدم القائل بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية اي غير مستقرة كما هو موضح في الشكل (6) .

شكل (6) اختبار (ديكي-فوللر) المتغير (Y) عند المستوى الاصلي

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.471320	0.5096
Test critical values:	1% level	-4.200056	
	5% level	-3.175352	
	10% level	-2.728985	

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

كما يلاحظ من خلال الشكل (7) أن قيمة إحصائية اختبار (PP) بلغت (1.070924-) اصغر من القيمة الحرجة (Mackinnon) عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (3.098896-) كذلك بلغت قيمة (p-value) (0.6956) اكبر من (0.05) هذا يعني أننا نقبل الفرض البديل القائل بوجود جذر وحدة أي أن السلسلة غير مستقرة .

شكل (7) اختبار (P.P) للمتغير (Y) الاصلي

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.070924	0.6956
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

كما يلاحظ من خلال الشكل (8) أن قيمة إحصائية اختبار (KPSS) بلغت (0.543161) اكبر من القيمة الحرجة (Kwiatkowski) عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (0.463000) هذا يعني أننا نقبل الفرض البديل الذي يقرر وجود جذر وحدة أي أن السلسلة غير مستقرة .

شكل (8) اختبار (KPPS) للمتغير (Y) عند المستوى الاصلي

Null Hypothesis: BP is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.543161
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

ويتضح من الاختبارات اعلاه ان متغيرات الانموذج القياسي غير مستقرة في مستواها الاصلي اذا يجب التأكد من اخذ الفروق حتى يتم توضيح مدى استقرارية المتغيرات وكما يأتي:-

1- **المتغير المستقل (X) العجز او الفائض في الموازنة العامة :-** تم رسم سلسلة المتغير (X) من خلال الرسم (3) وتبين أنها مستقرة عبر الزمن عند الفرق الاول .

رسم (3) رسم المتغير (X) عند الفرق الاول

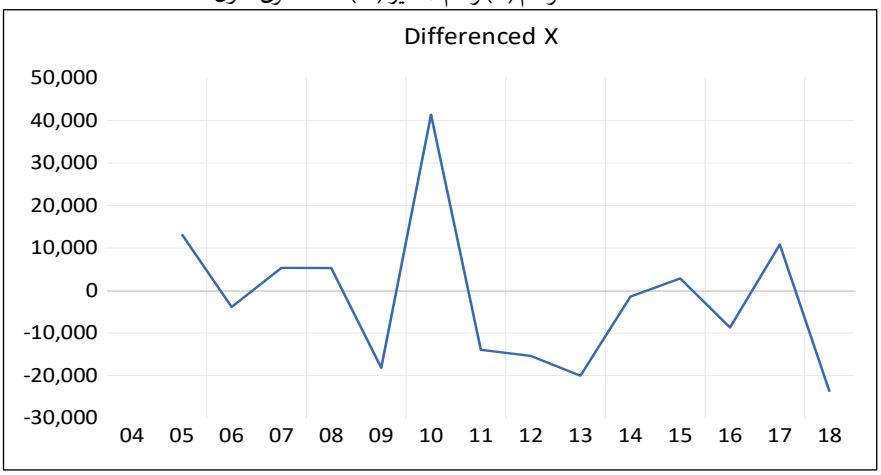

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

ومن اجل التأكد من عدم استقرارية السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (ADF) يتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (4.801456-) بانها اكبر من (3.119910-) المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) كذلك بلغت قيمة (p-value) (0.0029) اصغر (0.05) وهذا يعني اننا نقبل فرضية البديل القائل بعدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية اي مستقرة كما هو موضح في الشكل (9) .

شكل (9) اختبار (ديكي-فوللر) المتغير (X) عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(X) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.801456	0.0029
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

كما يلاحظ من خلال الشكل (10) أن قيمة إحصائية اختبار (PP) بلغت (4.914891-) اصغر من القيمة الحرجة (Mackinnon) عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (3.119910-) كذلك بلغت قيمة (p-value) (0.0024) اصغر من (0.05) هذا يعني أننا نقبل الفرض العدم القائل بعدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة .

شكل (10) اختبار (P.P) للمتغير (X) عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(X) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.914891	0.0024
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

يلاحظ من خلال الشكل (11) أن قيمة إحصائية اختبار (KPSS) بلغت (0.369818) اصغر من القيمة الحرجة (Kwiatkowski) عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (0.463000) هذا يعني أننا نقبل الفرض العدم الذي يقرر عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة .

شكل (11) اختبار (KPPS) للمتغير (X) عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(X) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.369818
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

المتغير التابع (Y) الناتج المحلي الاجمالي :- تم رسم سلسلة المتغير(Y) من خلال الرسم (4) وتبين أنها مستقرة عبر الزمن عند الفرق الاول .

شكل (4) رسم المتغير (Y) عند الفرق الاول

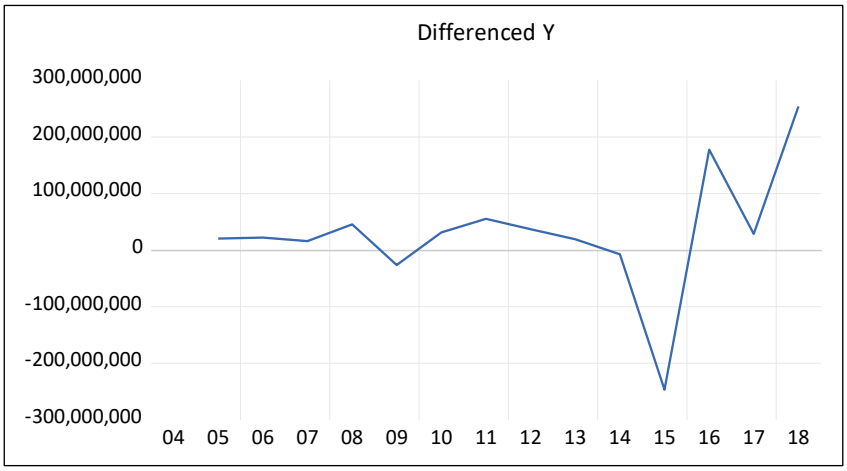

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

ومن اجل التأكد من عدم استقراريه السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (ADF) يتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (3.363725-) بانها اكبر من (3.212696-) المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) كذلك بلغت قيمة (p-value) (0.438) اصغر (0.05) وهذا يعني اننا نقبل فرضية البديل القائل بعدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية اي مستقرة كما هو موضح في الشكل (12) .

شكل (12) اختبار (ديكي-فوللر) المتغير (Y) عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.363725	0.0438
Test critical values:	1% level	-4.297073	
	5% level	-3.212696	
	10% level	-2.747676	

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

كما يلاحظ من خلال الشكل (13) أن قيمة إحصائية اختبار (PP) بلغت (3.620320-) اكبر من القيمة الحرجة (Mackinnon) عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (3.119910-) كذلك بلغت قيمة (p-value) (0.213) اصغر من (0.05) هذا يعني أننا نقبل الفرض العدم القائل بعدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة .

شكل (13) اختبار (P.P) للمتغير (Y) عند الفر ق الاول

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.620320	0.0213
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

كما يلاحظ من خلال الشكل (14) أن قيمة إحصائية اختبار (KPSS) بلغت (0.152964) اصغر من القيمة الحرجة (Kwiatkowski) عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (0.463000) هذا يعني أننا نقبل الفرض العدم الذي يقرر عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة .

شكل (14) اختبار (KPPS) للمتغير (Y) عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(Y) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.152964
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

يمكن اجراء اختبار التكامل المشترك للعلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق اذ نقوم باختبار (جوهانسن) للتكامل المشترك تعتمد طريقة جوهانسون لتقدير متجه التكامل على اختبار الإمكان الأعظم والشكل (15) يوضح ذلك .

شكل (15) اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Date: 03/13/21 Time: 17:24
Sample (adjusted): 2004 2018
Included observations: 13 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: Y X
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.396608	6.606438	15.49471	0.6238
At most 1	0.002995	0.038989	3.841465	0.8434

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

ويتبين من الشكل اعلاه لاختبار جوهانسون للتكامل المشترك ، إن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان الأعظم (6.606438) وهي اصغر من القيمة الحرجة (15.49471) كما ان قيمة prop بلغت (0.6238) وهي اكبر من (5%) وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدم التي تؤكد على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين (Y. X) ،

ثالثاً :- تقدير الانموذج القياسي .

بعد أن توصلنا من خلال اختبارات السلسلة الزمنية إلى ان المتغير التابع(Y) مستقر عن الفرق الأول والمتغير المستقل (X) مستقر عند الفرق الاول وانه لا يوجد تكامل مشترك بينهما في الاجل الطويل اذن بإمكاننا أن نقوم بتقدير نموذج (VAR) من خلال الشكل (18) .

شكل (18) تقدير نموذج (VAR) للمتغيرات المدروسة

Vector Autoregression Estimates
Date: 03/13/21 Time: 17:29
Sample (adjusted): 2004 2018
Included observations: 13 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	Y	X
Y(-1)	0.498499	-6.27E-05
	(0.52276)	(6.8E-05)
	[0.95359]	[-0.91602]
Y(-2)	0.102525	-5.65E-05
	(0.48981)	(6.4E-05)
	[0.20932]	[-0.88071]
X(-1)	584.4071	0.299034
	(2728.81)	(0.35746)
	[0.21416]	[0.83655]
X(-2)	-989.9861	0.410632
	(2738.32)	(0.35871)
	[-0.36153]	[1.14476]
C	1.04E+08	18847.06
	(1.1E+08)	(13831.4)
	[0.98160]	[1.36263]
R-squared	0.734070	0.669805
Adj. R-squared	0.798895	0.604708
Sum sq. resids	1.31E+17	2.25E+09
S.E. equation	1.28E+08	16774.68
F-statistic	0.309656	1.772199
Log likelihood	-257.9741	-141.7495
Akaike AIC	40.45755	22.57685
Schwarz SC	40.67484	22.79414
Mean dependent	1.99E+08	6287.923
S.D. dependent	1.12E+08	18810.09

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

Y = 1.0408+0.498499244575Y(-1)

R2=0.73 F-Stat= 0.309656 n=15 Log likelihood= -257.9741

أولا :- التفسير الاقتصادي:

1- معنوية قيمة الثابت التي تدل على أن قيمة الحد الثابت هو (1.0408) ، وذلك مع ثبات قيم كل متغيرات الأنموذج، ويعني ذلك أن الناتج المحلي الاجمالي يزداد طبيعياً بدون تأثير الموازنة العامة .

2- وجود أثر إيجابي أي علاقة طردية بين الموازنة العامة والناتج الملحي الاجمالي ويعني هذا أن زيادة الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي بمقدار (0.49849)

ثانياً :- التفسير الإحصائي:

1- معامل التحديد الذي يساوي (R2=0.73) أي إن 73 %، من التغيّرات الناتجة في الناتج المحلي الاجمالي يفسرها التغير في الموازنة العامة اما المتبقي (27%) تفسرها متغيرات اخرى غير دخلة في الانموذج القياسي تضمن في المتغير العشواي u

2 - كما يشير اختبار (F) للدلالة الكلية للنموذج؛ إذ نجد أن F – stat = 0.309656 :وهي أكبر من (F) الجدولية ويدل هذا على أن النموذج الكلي ذو دلالة إحصائية. اذن يمكن القول بصفة عامة إن النموذج دالٌ من الناحية الاحصائية .

الاستنتاجات

2. يعتمد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية بشكل مباشر في تمويل الموازنة العامة مما يعني اقتصاده اقتصاد احادي الجانب .
3. يتأثر الاقتصاد العراقي بتذبذب اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية بشكل مباشر وذلك بسبب اعتماده على الإيرادات النفطية .
4. يحدث العجز في الموازنة العامة عندما ترتفع قيمة النفقات العامة عن الايرادات العامة او تنخفض الايرادات بسبب انخفاض العوائد النفطية والتي مصدرها انخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية
5. من خلال الجانب التحليلي والقياسي اثبت ان هناك علاقة مباشرة بين العجز او الفائض في الموازنة العامة والناتج النحلي الاجمالي .

التوصيات

1. ضرورة تنويع الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على مورد واحد في تمويل الموازنة العامة من اجل تجنب المشاكل والاختلالات الهيكلية التي تحصل نتيجة الاعتماد على مورد اقتصادي واحد .
2. العمل على زيادة الانتاج النفطي وذلك من اجل زيادة الايرادات النفطية بغية زيادة الايرادات العامة مقابل الزيادة المستمرة في النفقات العامة .
3. معالجة الاختلالات البنيوية في الاقتصاد العراقي من اجل معالجة اسباب العجز في الموازنة العامة والتي بدورها تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي في البلد .

المصادر

1- اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي . . . الى اين، الطبعة الاولى، دار المواهب، النجف الاشرف، 2011. ص13

2- اديب قاسم شندي، استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي، الطبعة الاولى، واسط ، 2015.ص15

3- روبن ميلز، مستقبل النفط العراقي سلسلة اصدارات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، الطبعة الاولى، العراق، بغداد، 2018.ص22
4- سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد، 2002.ص35
5- علي عباس فاضل الساكني ، تنويع مصادر الإيرادات العامة ، بحث مقدم إلى الدائرة الاقتصادية ، وزارة المالية العراقية ، 2009 ، ص 10 . ص12
6- علي عبد محمد سعيد الراوي : " اتجاهات ومهام السياسة الاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقي" من بحوث الندوة العلمية التي اقامها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد، الجزء الاول ، 2005.ص23
7- محمد حسن عبود ، قانون الموازنة الفيدرالية لسنة 2007 ، بحث مقدم إلى الدائرة الاقتصادية ، وزارة الصناعة والمعادن العراقية.ص12
8- مظهر محمد صالح ، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق ، أيلول 2006.ص18
9- المؤتمر الأول لإعداد الخطة الوطنية الخمسية 2014 – 2010 ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، بغداد ، 21- 20 / 5 / 2009.ص134
10- نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي من مرحلة ما بعد السقوط، مؤسسة وارث الثقافية، الطبعة الاولى، بغداد، 2008. ص19
11- وزارة التخطيط العراقية ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008.ص20
12- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي:"ستراتيجية التنمية الوطنية 2005-2007"، الهيئة الاستراتيجية العراقية لاعادة الاعمار، تشرين الاول ، 2004.ي35

Measuring the impact of the budget deficit on Iraq's GDP for the duration ((2004-2018

Hatem / Faculty of Management and Economics / Wasit University
K. Balhawia
ahbalhawi@uowasit.edu.iq

Sami / Faculty of Management and Economics / Wasit University
Awad Ghulam
Samiad3000@gmail.com
Zeina Khudhair / Faculty of Management and Economics / Wasit University
Mahmoud
zkhdhair@uowasit.edu.iq

ABSTRACT:

Crude oil is the main source of financing for Iraq's general budget, as the surplus or deficit is linked to the volatility of crude oil prices on international markets. The importance of the research comes from the fact that the subject of the study is concerned with the study of the general budget and its relevance to GDP .

The research aims to analyze the general budget in Iraq as well as the structure of GDP and the relative importance of the contribution of economic sectors to the gross domestic product. The inductive approach was used to analyze the findings of the research, which means that the quantitative method was also used in measuring the relationship between the balance sheet and GDP. The research limits for the period (2003-2018) were extended. The research also reached a set of conclusions and recommendations, including:

1- The Iraqi economy depends on oil revenues directly in the financing of the general budget, which means its economy is a unilateral economy. The Iraqi economy is directly affected by the fluctuation in crude oil prices on international markets due to its dependence on oil revenues.

2- Through the standard side it has been proven that there is a direct relationship between the deficit or the surplus in the general budget and the total bee output.

3- The need to diversify the Iraqi economy and not rely on a single resource to finance the general budget in order to avoid the structural problems and imbalances that occur as a result of dependence on a single economic resource